المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تجري في الانتخابات الرئاسة

إعداد
زينب صالح

تحرير
محمد البدوي

سبتمبر 2023

ECHRD

المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تجري في الانتخابات الرئاسة

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تتكون من 500 من جمعيات ومنظمات تنموية في 9 محافظات يهدف إلى تعزيز أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في 9 محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

ALL RIGHTS RESERVED- 2021©
FDHRD

مقدمة

عقب ثورة 25 يناير 2025 تم إجراء انتخابات الرئاسة المصرية للعام 2012 التي تنافس فيها 13 مرشحًا قبل انسحاب أحدهم، وهم: عمرو موسى (مستقل)، عبد المنعم أبو الفتوح (مستقل)، أحمد شفيق (مستقل)، حمدين صباحي(مستقل)، خالد علي (مستقل)، محمد سليم العوا (مستقل)، محمود حسام الدين جلال(مستقل)، محمد مرسي (حزب الحرية والعدالة)، أبو العز الحريري (حزب التحالف الشعبي الاشتراكي)، هشام البسطويسي (حزب التجمع)، حسام خير الله (حزب السلام الديمقراطي)، محمد فوزي عيسى (حزب الجيل الديمقراطي)، عبد الله الأشعل (حزب الأصالة). إلا أن عبد الله الأشعل أعلن انسحابه من سباق الترشح لرئاسة البلاد، وتأييده لمرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين.

وانتهت الانتخابات فى الجولة الاولى بفوز محمد مرسي بنسبة 24،78 % وأحمد شفيق بنسبة 23،66% وحدث بسبب النتيجه بعض الاضطرابات، وتم عمل اعادة للانتخابات فى جولة ثانية بين احمد شفيق ومحمد مرسى، وفاز فى هذه الجولة ايضًا الرئيس الراحل محمد مرسى بنسبة 51,73 مقابل 48،27% لاحمد شفيق. وقُبلت هذه النتيجة حينذآك بموجة غضب عارمة واعتراضات وتشكيك فى نزاهة الانتخابات والنتائج، وتم توجيه العديد من الاتهامات لجماعة الاخوان المسلمين بتزوير الانتخابات والنتائج لكى يجعلوا المرشح عنهم محمد مرسى يفوز بالانتخابات بدلًا من احمد شفيق، وبعد تولى الرئيس السابق محمد مرسى للحكم بعام كان هناك عدد كبير من المصريين غير راضى عن اسلوب ادارة الرئيس محمد مرسى والاخوان للبلد، وكانوا يروا انه بعد مرور عام لم يحدث تحسن فى مشاكل مصر الاقتصادية، ونقص الطاقة، وانعدام الأمن والأزمات الدبلوماسية.

لذلك قام بعض الشباب و الاحزاب وحركات المعارضة واشهرها (حركة تمرد) التى بدأت فى 26 ابريل 2013 بغرض سحب الثقة من محمد مرسي في فترة حكمه، بالنزول وعمل احتجاجات يوم 30 يونيو2013 للاعتراض على حكم محمد مرسي والمطالبة برحيله من الحكم وهو نفس اليوم الذى تولى فيه الرئيس مرسى الحكم من سنة 2012، واستمرت الثورة ثلاثة ايام (1 يوليو – 2 يوليو – 3 يوليو) وفي يوم 3 يوليو نجحت الثورة عندما قام القائد الاعلى للقوات المسلحة فى ذلك الوقت الفريق أول عبد الفتاح السيسى بعزل محمد مرسى. كما اعلن تعطيل العمل بدستور 2012، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، والتي نظمت في مايو 2014. وأُعلن عن عدة إجراءات صحبت ذلك عُرفت بخارطة الطريق أيدها المعارضون للرئيس محمد مرسي، واعتبروا ذلك تأييدًا لمطالب شعبية ومظاهرات

30 يونيو، بينما اتُهم السيسي حينها من قبل جزء آخر من المجتمع المصري والدولي بأنه قام بانقلاب عسكري. وعزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي وعطل العمل بالدستور، وقُطع بث عدة وسائل إعلامية.

وفي 26 مارس 2014 أعلن المشير عبد الفتاح السيسي استقالته من منصبه وزيرًا للدفاع والترشح رسميًا لانتخابات رئاسة الجمهورية، وذلك بعد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حضره الرئيس عدلي منصور، وتمت أثناءه ترقية الفريق صدقي صبحي إلى فريق أول وتعيينه وزيرًا للدفاع خليفة للسيسي في اليوم التالي. وتقدم في أبريل من نفس العام بأوراق ترشحه رسميًا والتي تضمنت نحو 188 ألف توكيل من المواطنين، وبعد غلق باب الترشح أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن أن المنافسة ستكون بين المستقل عبد الفتاح السيسي وزعيم التيار الشعبي المرشح اليساري حمدين صباحي فقط في الانتخابات التي جرت خلال شهر مايو 2014 بمشاركة المصريين داخل مصر وخارجها.

وقام برنامج المرشح المستقل عبد الفتاح السيسى في هذه الانتخابات على محورين، الأول: إعادة بناء الدولة على أسس حديثة، مع أخذ تكليفات دستور 2014، الملزمة للدولة في الحسبان، والثاني إشراك الشعب في تفاؤله بالنسبة للتنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعمال الشفافية بحقائق الوضع الاقتصادي والظروف التي تمر بها البلاد. كما هدف لإعادة البناء وتحقيق الرخاء للناس وضمان الحياة الكريمة لهم، مع احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها بالدستور، مع منح أولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً، والاهتمام الشديد بالتنمية البشرية، والتوسع عمرانياً، والحد من الفقر وتحقيق تحسن سريع وملموس في جودة الحياة لجميع المواطنين، واستعادة الأمن والأمان للبلاد، وإصلاح مؤسسات الدولة ورفع وضمان كفاءة أجهزتها، ومحاربة الفساد، وطرح مشروعات للتنمية، للتغلب على البطالة.

وذكر صباحي فى برنامجه الرئاسي أنه يدعم العدالة الاجتماعية والحرية وحقوق المواطنين تحت نظام مدني ديمقراطي. وانه هناك حاجة للتغيير العميق في كيفية إدارة البلاد، ونحن نريد تغيير سياسات الفساد والعجز والتبعية ونريد دولة شفافة وعادلة وشابة. ووعد صباحي ببرنامج اقتصادي طموح يولي اهتمامًا بمعدل البطالة المرتفع في البلاد. كما تعهد بتعديل "القوانين غير العادلة"، ومن بينها قانون التظاهر الذي يحظر التظاهر والاعتصامات، بالإضافة إلى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، لكنه لن يرفع الحظر عن جماعة الإخوان المسلمين، التي حظرتها الحكومة الانتقالية ووصفتها بالإرهابية. أما برنامج صباحي بالنسبة للسياسة الخارجية فروج لخليط من القومية، والمعارضة القوية لإرث سنوات مبارك، وموقف معادي لإسرائيل. وانتهت هذه

الانتخابات بفوز عبد الفتاح السيسي، بمنصب رئيس الجمهورية، وبنسبة بلغت 96.91 في المائة، من إجمالي الأصوات الصحيحة، مقابل 3.09 في المائة لمنافسه حمدين صباحي.

وبعد انتهاء الفترة الاولى من حكم الرئيس السيسى، تم التجهيز لعمل انتخابات جديدة للعام 2018 والتى تعد رابع انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وثالث انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. وكان من المقرر إجراؤها في الفترة ما بين 8 فبراير 2018 حتى 8 مايو 2018، إلا أن الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر قد قدمت موعدها بحيث بدأت أولى إجراءاتها بتلقي طلبات الترشح في 20 يناير 2018. وبعد غلق باب الترشح وانتهاء فترة التظلمات صار هناك مرشحين فقط هما عبد الفتاح السيسي وموسى مصطفى موسى.

وحمل البرنامج الانتخابى الدعائى لموسى مصطفى موسى شعار " هنكمل..هنطور..مصر احلى"، كما ضم نبذه تعريفية عن برنامجه الانتخابى ورؤية للقضايا والملفات التى تهم المجتمع المصرى منها: محدودو الدخل، حيث تعتمد بشكل رئيسي على ضبط الأسعار بالتنسيق والمتابعة المستمرة من جهات الدولة. كما تضمن البرنامج الدعائى، نبذة عن الفلاحين وحقوقهم والاهتمام بالزاعة والرى، كما شمل الاهتمام بقطاع السياحة وانشاء صندوق لرعاية العاملين بالسياحة، وتضمن العلاقات الدولية والخارجية، وأطفال الشوارع ، والبطاقات التموينة، وحقوق المرأة.

وتضمن برنامج الرئيس السيسى الانتخابى الاستمرار فيما تم إنجازه لتحقيق استراتيجية مصر 2030 كالآتى:

على المستوى الداخلي: الاستمرار في إنجاز عملية التحول الديمقراطي بخطى أسرع مع علاج بعض السلبيات في هذا الصدد، في ظل إقامة دولة مدنية عصرية في مصر. المضي قدمًا في عملية الإصلاح الاقتصادي مع التركيز على تحسين الأحوال المعيشية لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الدعم للفقراء، وزيادة وتيرة إصلاح العشوائيات، والنهوض بالقرى الفقيرة، والذي يستأثر الصعيد بالأغلب الأعم منها. إنجاز المشروعات القومية التي بدأ العمل بها، خاصة مشروع العاصمة الجديدة، وإصلاح المليون ونصف المليون فدان، والتنمية الاقتصادية لمنطقة محور قناة السويس، ومشروع تنمية سيناء، وأيضًا المشروع القومي للطرق، وأنفاق سيناء والبدء في المشروع النووي المصري بنشاط. الاستمرار في محاربة الإرهاب بحزم مع التركيز على الجبهة الغربية التي يحاول الإرهابيون الهاربون من سوريا والعراق التسلل منها إلى مصر. و**على المستوى الخارجي**: عدم توريط مصر في حروب بالمنطقة لا تحتملها دولها وشعوبها. الاستمرار في انتهاج سياسة

خارجية متوازنة تحافظ على المصالح المصرية، بعيدا عن عمليات الاستقطاب الدولي، وتوسيع دائرة أصدقاء مصر من الدول، خاصة المهمة والمؤثرة في المنطقة والعالم.

وانتهت الانتخابات بفوز الرئيس السيسى حيث حصل على 21 مليونًا و835 ألفًا و387 صوتًا بنسبة 97.8%، وحصل المرشح موسى مصطفى موسى على 656 ألفًا و534 صوتًا بنسبة 2.92 % من الأصوات الصحيحة.

ومع اقتراب انتهاء الفترة الثانية فى حكم الرئيس السيسى يتم الاستعداد والتجهيز للانتخابات الرئاسية لعام 2024 فى الفترة الحالية، ، وهي الانتخابات التي يرجح أن يخوضها الرئيس عبد الفتاح السيسي ليختتم مدته الرئاسية عام 2030. لذلك قبل بدأ الانتخابات ستوجب علينا دراسة المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد فى البلد فى الفترة الحالية من خلال عدة محاور تتمثل فى:

1-المناخ الاقتصادى:

-واقع الاقتصاد المصري(التحديات التى يواجهها):

فقد مرت مصر مثل غيرها من دول العالم أحداث وباء الكورونا والذي ظهر في نهاية عام 2019 والتي احدثت موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان.

لقد أثرت الأزمة تأثيراً حاداً على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، حيث ارتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة منذ جيل كامل، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ووفقاً لبيانات المسح، في عام 2020، سجل معدل البطالة المؤقتة في 70% من جميع البلدان نسبة أعلى بين العمال الذين لم يتموا إلا مرحلة التعليم الابتدائي . أما حالات فقدان الدخل فكانت أيضاً أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية النظامية الأقل. وقد تأثرت النساء، على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي.

وعلى غرار الوضع في معظم الأسواق الصاعدة، كانت جائحة كوفيد-19 تمثل صدمة هائلة للاقتصاد المصري. وسرعان ما انعكست تداعياتها من خلال التوقف المفاجئ للسياحة-التي كانت، في بداية الأزمة، تسهم بنحو 12% من إجمالي الناتج المحلي، وتوفر 10% من فرص العمل، و4% من إجمالي الناتج المحلي

من الدخل بعملات أجنبية. فالإجراءات الاحترازية لاحتواء الفيروس ومنعه من الانتشار، بما في ذلك الإغلاق العام الجزئي والقيود على طاقة استيعاب الأماكن العامة، أدت إلى تراجع مؤقت في الأنشطة المحلية، بينما تعرضت موازنة الحكومة للضغوط لأن تباطؤ النشاط الاقتصادي أسفر عن انخفاض الإيرادات الضريبية . وكذلك شهدت مصر خروج تدفقات رأسمالية كبيرة تزيد على 15 مليار دولار خلال الفترة من مارس–إبريل 2020، مع انسحاب المستثمرين من الأسواق الصاعدة بحثا عن الاستثمار المأمون..

كذلك انخفاض معدل التضخم في مصر عام 2020 ليسجل 5.9% مقابل 13.9% عام 2019، وهذا يعتبر معدل تراجع أكبر من المعدل العالمي. أما بالنسبة لمعدلات البطالة وصل معدل البطالة في مصر الي 10.3%، وفيما يخص السياحة، فلقد تم إلغاء من 70 الي 80% من الحجوزات بالفنادق نتيجة لتقييد السفر الدولي والسياحة المحلية، مما أسفر عنه خسارة كبيرة

وما ان بداء التعافي من اثار وباء كرونا حتى بدأت في أكتوبر 2021 الازمة الروسية الأوكرانية حيث انقلبت الأوضاع الاقتصادية ليست في روسيا وأوكرانيا فقط، بل تأثر العالم بأكمله، وارتفعت أسعار خام برنت فوق 100 دولار للبرميل للمرة الأولى منذ 2014، وزادت أسعار القمح التي تنتج منه روسيا وأوكرانيا 30% من إمدادات العالم، إلى أعلى مستوى له منذ عام 2008، وفاق مؤشر التضخم في الدول مستويات لم يصل إليها من قبل، وتسبب العمليات العسكرية بين البلدين، في أزمة اقتصادية عالمية وارتفاع غير مسبوق في الأسعار بكل دول العالم. وقد تراجع احتياطي النقد الأجنبي في مصر ليسجل أدنى مستوى له في أغسطس عند 33.14 مليار دولار من 41 مليار دولار في فبراير. وتم خفض الجنيه 3 مرات ورفع الفائدة 800 نقطة أساس، وسجل معدل التضخم الأساسي نهاية يناير الماضي 31.2% على أساس سنوي، كما خرجت استثمارات للأجانب في أدوات الدين بقيمة 22 مليار دولار.

لقد محت الحرب في أوكرانيا 6 سنوات من مكاسب الاقتصاد المصري، منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عام 2016. وللخروج من الأزمة لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي في اتفاق جديد تحصل بموجبه على قرض بقيمة 3 مليارات دولار.

كما تشهد مصر في الفترة الحالية ازمة اقتصادية طاحنة أدت الي تضخم اقتصادي، أزمة مالية، ارتفاع في قيمة الأسعار الغذائية، عجز في الموازنة، انخفاض الأجور، تحديد السحوبات المصرفية، وانهيار قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأميركي.

التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

وقفز معدل التضخم السنوي في مصر إلى 25.8% خلال شهر يناير 2023، وهو أعلى معدل مستوى سجله منذ شهر ديسمبر عام 2017، متأثرا بتداعيات موجة التضخم العالمية، وتراجع الجنيه أمام الدولار بنسبة تقترب من 100% خلال عام، وتسببت الزيادة الكبيرة في أسعار السلع من خضروات ولحوم في انخفاض حركة المبيعات بشكل لافت، وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 4.9% خلال يناير مقارنة بديسمبر 2022، وبلغ معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية 26.5%.

وكل هذه الازمات التى لحقت بالاقتصاد المصرى تسببت فى ارتفاع اسعار الذهب إلى مستويات غير مسبوقة ونظرًا لأن الأسعار العالمية للذهب لم ترتفع بالقدر نفسه في تلك الفترة، فقد اتُهم تجار الذهب بالمغالاة فى تسعيره، كما اتُهم المشترون بتلك الأسعار العالية بالمضاربة في الذهب. وهنا تظهر المفارقة، إذ إن اتجاهات أسعار الذهب في مصر تختلف عن اتجاهات الأسعار العالمية خلال السنوات الماضية؛ ففي عام 2013 انخفضت الأسعار العالمية بنسبة 15.5%، بينما ارتفعت في مصر بنسبة 1%، وفي 2016 زادت الأسعار الدولية نحو 8% في حين زادت في مصر 59%، وفي 2020 زادت الأسعار العالمية 27% في حين لم تزد في مصر عن 21%، واقتربت نسبة الصعود بين الجانبين عام 2021، لكنها عادت فتباينت كثيرًا العام الماضي بارتفاع ضئيل دوليًا، وكبير محليًا.

ومن جانبها اتخذت الحكومة عدة اجرءات للحد من ارتفاع اسعار الذهب والسيطرة على الوضع، والتى كان اخرها موافقة مجلس الوزراء على مشروع قرار بشأن إعفاء واردات الذهب التي ترد بصحبة القادمين من الخارج من الضريبة الجمركية والرسوم الأخرى فيما عدا الضريبة على القيمة المضافة لمدة ستة أشهر، ويساهم هذا القرار بإعفاء واردات الذهب مع المصريين القادمين من الخارج من الضريبة الجمركية والرسوم الأخرى في تهدئة أسواق الذهب خلال الفترة القادمة، حيث سيعمل على زيادة المعروض من السبائك والعملات الذهبية في الأسواق الأمر الذي من شأنه أن يقلل من حدة ارتفاعات الأسعار، بحسب جولد بيليون.

-تطور القطاعات الاقتصادية في مصر:

1-قطاع الزراعة:

بالرغم من التحديات التى يواجهها القطاع الزراعى المصرى إلا أن الحكومة قامت بتنفيذ عدة مشاريع، حيث تطمح الدولة المصرية إلى تعزيز أداء القطاع الزراعى، وخلق فرص عمل للخريجين الشباب من خلال التوسع

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

فى الأراضى المزروعة عبر استصلاح مناطق جديدة فى الصحراء لتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد متزايد من السكان. وبدأت الحكومة المصرية بدأت فى الاستثمار بشكل كبير فى الزراعة من خلال تبنى عدة مبادرات، مثل "مشروع مليون ونصف فدان"، و"الريف المصري"، و"الدلتا الجديدة"، وغيرها، كما صرحت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بأنه فيما يتعلق بإجمالى الاستثمارات الزراعية عام 2022/2021، فإنه تم تخصيص مبلغ 73.8 مليار جنيه التى تمثل 5.9% من إجمالى الاستثمارات مقابل حجم الاستثمارات فى القطاع والتى بلغت 43 مليار جنيه فى عام 2021/2020، أى بنسبة زيادة بلغت 72%، ومقارنة باستثمارات محققة بلغت 39.5 مليار جنيه عام 2020/19. وبحسب خريطة مشروعات مصر فإنه خلال عام 2021 وحتى الآن تم تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية، ومنها مشروع الدلتا الجديدة، وتطوير وإعادة تشغيل معمل تحليل التربة، ومشروع واحة الحرير بالخارجة، ومحطة المغرة للزراعة الآلية لخدمة 1.5 مليون فدان، ومركز الارشاد الزراعى بمحافظة مطروح، وزراعة 31 ألف فدان جنوب سيناء، ومجمع الخدمات الزراعية بقرية المراشدة، وزراعة 15 ألف فدان بأشجار الجوجوبا فى الوادى الجديد، ومشروع قومى لإنتاج البذور والتقاوى.

وعلى مدار السنوات الماضية حققت الدولة المصرية الكثير من الإنجازات الكبرى فى مسيرة التنمية، كما أولت الدولة المصرية اهتمامًا بالغًا بتعزيز التعاون الدولى مع المؤسسات الدولية والتعاون الثنائى مع الدول الصديقة، ما مكنها من المضى قدما بخطوات متسارعة فى مسيرة التنمية. وأنفقت الدولة على البنية الأساسية المليارات لخدمة مشروعات التوسع الأفقى بجنوب الوادى ومناطق توشكى وشرق العوينات وسيناء والتى تستهدف زيادة الرقعة الزراعية بما يسهم بقدر كبير من تحقيق الأمن الغذائى وتوفير فرص عمل وخلافه. حيث اعتمدت خطة التوسع الأفقى والرأسى على رفع كفاءة استخدام وحدتى الأرض والمياه خاصة فى جنوب الوادى وسيناء، والتوسع الرأسى من خلال استنباط أصناف ذات احتياج مائى اقل وتقليل فترة زراعة المحصول والتوافق مع التغيرات المناخية، وأيضًا استخدام أساليب حديثة للزراعة تعتمد على تطوير منظومة الرى واستخدام الميكنة الزراعية بشكل أوسع والتوسع فى المشروع القومى للزراعات المحمية (الصوب). كل هذه المحاور استهدفت رفع مستوى الإنتاجية وتقليل حجم الاستيراد خاصة المحاصيل الاستراتيجية (القمح – البقوليات – الذرة الصفراء) مع تحقيق قدرة كبيرة من الأمن الغذائى والرخاء الزراعى لمصر وشعبها العظيم فى ظل التحديات المائية.

ومن اهم المشروعات التى نفذتها الدولة فى الفترة السابقة:

-مشروع المليون ونصف مليون فدان:

ومن أبرز المشروعات الزراعية المشروع القومى لاستصلاح المليون ونصف مليون فدان، ويهدف المشروع لإنشاء نموذج للريف المصرى الحديث، وذلك لزيادة الرقعة الزراعية بنسبة 20%، وتقليل الفجوة الغذائية، بالإضافة إلى خلق فرص استثمارية واعدة فى مجالات متعددة، منها استصلاح الأراضى الزراعية، وإقامة المشروعات التى تستهدف الصناعات الغذائية،و يشمل المشروع 13 منطقة فى 8 محافظات، تقع فى صعيد مصر وسيناء، طبقًا لحالة المناخ وتحليل التربة ودرجة ملوحة المياه، وهي، قنا، وأسوان، والمنيا، والوادى الجديد، ومطروح، وجنوب سيناء، والإسماعيلية، والجيزة، وتم اختيارها بعد دراسات متعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية وخطوط الاتصال بين المحافظات وشبكة الطرق، وتم الانتهاء من طرح أراضى المرحلة الأولى والثانية من المشروع، لصغار المزارعين والمستثمرين.

-مشروع إنشاء 100 ألف صوبة زراعية:

وتم إطلاق المشروع القومى للغذاء وإنشاء 100 ألف صوبة زراعية فى 7 مناطق مختلفة بناء على توزيع المشروع القومى لاستصلاح الأراضى، وهى مناطق غرب المنيا، وغرب غرب المنيا، والمغرة، وسيناء، والمراشدة 1، والمراشدة 2، وحلايب وشلاتين ، لبناء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، وسيادة مفهوم الجودة الفائقة للمنتجات الطازجة محليًا، الخالية من الملونات، وتوافر زهور القطف بالأسواق المحلية بكميات تسمح بزيادة تداولها، فضلا عن السماح للإحلال التدريجى بالإنتاج من الحقل المكشوف بإنتاج عالى الجودة من الصوب، وتعظيم الاستفادة من وحدتى الأرض والمياه، كما يوفر مشروع الصوب الزراعية أكثر من 300 ألف فرصة عمل للشباب من خريجى الجامعات من التخصصات المختلفة وخريجى كليات الهندسة والزراعة. واستهدف المشروع إنتاج محاصيل زراعية فى غير مواسمها، وهو ما يؤدى إلى التصدير بجودة عالية جد، وسد الفجوة، وتوفير عشرات الآلاف من فرص العمل للشباب وفئات عمرية أكبر، وفى الوقت نفسه يوفر 40% من المياه، وينتج نفس الكم من للإنتاج، وهو ما يصب فى استراتيجية الدولة لترشيد المياه.

-تنمية شمال ووسط سيناء:

وهو مشروع هام للتوسع الأفقى لتنمية شمال ووسط سيناء، ويهدف إلى استصلاح واستزراع 400 ألف فدان على مياه امتداد ترعة السلام (ترعة الشيخ جابر الصباح) بمنطقة شمال سيناء، وخلق مجتمع زراعى صناعى تنموى جديد ومتكامل، وتم زراعة حوالى 56.5 ألف فدان بمنطقتى سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق على مياه ترعة السلام، كما تمت زراعة حوالى 13.5 ألف فدان بمنطقتى رابعة وبئر العبد على المياه الجوفية.

-مشروع الدلتا الجديدة:

وجاء مشروع الدلتا الجديدة الذى تم عمله بمنطقة محور الضبعة لزراعة أنواع المحاصيل كافة، على مساحة 1.5 مليون فدان، تتويجاً لسلسلة المشروعات الزراعية التى أطلقتها الدولة حيث ضم مجمعات صناعية مرتبطة بالزراعة ضمن مشروع الدلتا الجديدة كمحطات التعبئة والتغليف وتصنيع المنتجات الزراعية، لأن التصنيع الزراعى يرفع القيمة المضافة للمنتج، إضافة إلى محطات التصدير والإنتاج الحيوانى وتصنيع منتجات الألبان، مما يخلق آلاف فرص العمل، وسوف يتم تدريب شباب الخريجين من التخصصات الزراعية، لاكتساب خبرة العمل بالمناطق الصحراوية، وكيفية استخدام أحدث سبل الزراعة والرى بشكل عملى.

مشروع الدلتا الجديدة هو أحد المشروعات العملاقة، حيث نتج عنه زيادة فى الرقعة الزراعية مليون ونصف مليون فدان تحت مسمى الدلتا الجديدة، تشمل الأراضى الموجودة فى جنوب محور الضبعة حوالى 688 ألف فدان ومشروع مستقبل مصر ومساحة أخرى لمشروع تابع لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية والمتداخلة مع منطقة الدراسة والثلاثة مشروعات مجمعين مع بعضهم البعض يمثلوا الحد الأدنى مليون فدان.

-المشروع القومى للبذور:

وهو مشروع تم تنفيذه بالشراكة مع عدد من الشركات الأجنبية بهدف دعم القطاع الزراعى، ورفع الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية المصرية وإنتاج التقاوى محليًا بجودة عالية تقاوم الآفات والتغيرات المناخية بدلًا من استيرادها من الخارج، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتى منها، ونجح المشروع فى تسجيل 25 صنفًا من تقاوى الخضر والفاكهة لأول مرة فى مصر، وغيرها من التقاوى المختلفة.

2-قطاع الصناعة والتجارة:

شهد قطاع الصناعة المصرى نموًا كبيرًا على مدار السنوات الماضية، لتلبية احتياجات المشروعات القومية وتعزيز نمو الاقتصاد وزيادة فرص العمل، حيث تم الانتهاء من إعداد قائمة بـ100 إجراء لتحفيز للنهوض بالصناعة المصرية شملت 58 إجراء قصير الأجل و 33 إجراء متوسط الأجل و9 إجراءات طويلة الأجل. وساهمت تلك الإجراءات فى تحقيق مؤشرات ايجابية للتجارة الخارجية المصرية، من حيث زيادة الصادرات وتراجع الواردات وتحسين الخلل فى الميزان التجارى وتحقيق أعلى معدل تاريخى للصادرات المصرية بإجمالى 32.4 مليار دولاربارتفاع نسبته 46% خلال عام 2021 وبلغت الصادرات في أول 9 أشهر من 2022 قيمة

تجاوزت 27 مليار دولار، وسط توقعات بوصول إجمالي الصادرات الصناعية والسلعية لأكثر من 33 مليار دولار بنهاية العام.

كما نجحت الصناعة فى تحقيق العديد من المؤشرات الإيجابية والتى وضعت قطاع الصناعة فى مقدمة القطاعات الاقتصادية حيث يسهم بنسبة 11,7% فى الناتج المحلى الاجمالي. واستوعب القطاع 28.2% من إجمالى العمالة المصرية، كما بلغت استثماراته حوالى 49 مليار جنيه خلال العام المالى (2021/2020) ما يمثل حوالى 6% من اجمالى الاستثمارات العامة، فضلاً عن ارتفاع قيمة الناتج الصناعى إلى حوالى 982 مليار جنيه فى عام 2021، بالإضافة إلى تمتع مصر بقاعدة صناعية متنوعة تشمل حوالى 150 منطقة صناعية موزعة على كافة محافظات مصر. استندت التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة فى قطاع الصناعة بصفة أساسية على النهوض بالصناعة الوطنية من خلال توفير الأراضى الصناعية المرفقة وإنشاء المدن والمجمعات الصناعية المتخصصة بالإضافة إلى إنشاء شبكة للطرق تغطى كافة أنحاء الجمهورية وتدعم منظومة النقل اللوجستى فضلًا عن توفير برامج تمويلية ميسرة لكافة المشروعات الإنتاجية.

كما تم اتخاذ إجراءات تحفيز للنهوض بالصناعة المصرية وجذب المستثمرين للاستثمار فى القطاعات الصناعية المختلفة لتوفير احتياجات السوق المحلية إلى جانب زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية وفقًا لخطة ممنهجة ترتكز على قبول ورواج المنتج المصرى، حيث تم اقامة 17 مجمعا صناعيا بـ15 محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية اجمالية بلغت حوالى 10 مليار جنيه، بإجمالى وحدات صناعية يبلغ عددها 5046 وحدة، توفر نحو 48 الف فرصة عمل مباشرة، وفى ذلك الإطار، فقد تم الانتهاء من انشاء وتخصيص 4 مجمعات صناعية بنسبة 100 %وبدأت المصانع العمل بها فعليًا. وخلال آخر عامين تم طرح عدد 7 مجمعات، باجمالى عدد وحدات بلغ 1657وحدة بمحافظات الاسكندرية والبحر الاحمر والغربية وبنى سويف والمنيا وسوهاج والاقصر وذلك بمساحات تتراوح ما بين 48 متر إلى 792 متر وفقاً لنوع الأنشطة المستهدفة. وتم منح موافقات وتراخيص لإنشاء مصانع(جديدة وتوسعات) وتوفيق أوضاع مصانع قائمة فى ضوء قانون التراخيص الصناعية الجديد بلغ اجماليها 82 ألف و152 منشأة صناعية تتيح 4 مليون فرصة عمل، وقد شملت الموافقات كافة محافظات الجمهورية وذلك فى عدد من الانشطة ومنها الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية والغذائية والمشروبات ومواد البناء وخزف وصينى وحراريات وغزل ونسيج وملابس وجلود وصناعات تحويلية وكيماويات، وفيما يتعلق برخص التشغيل والبناء والسجل الصناعى قامت الهيئة بمنح 63 ألف و736

رخصة تشغيل و6462 رخصة بناء و46 ألف و960 شهادة سجل صناعى وذلك منذ يناير 2014 وحتى نهاية ابريل 2022.

وقامت وزارة التجارة والصناعة بتنفيذ برامج ومشروعات تنموية لتنمية وتطوير قطاع الصناعة والتجارة الخارجية وتتضمن هذه المشروعات:

البرنامج التعليمي المتعدد لتعزيز التوظيف في المناطق المتأثرة بالهجرة بتمويل 6 مليون يورر، ومشروع تشغيل الشباب في مصر لإيجاد سبب للبقاء بتمويل 2 مليون دولار بهدف تمكين الفئات المهمشة من الشباب في المناطق المعرضة للهجرة في دلتا النيل. وبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بهدف تحسين مناخ الاستثمار والنمو ودعم قدرات الوحدات المحلية في تقديم الخدمات والبنية الأساسية بما يسمح بتطوير القطاع الخاص وتوفير فرص عمل مستدامة في محافظات صعيد مصر. ومشروع التنمية الشاملة والمستدامة لسلسلة قيمة الطماطم في مصر بتمويل 2 مليون يورو، وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية لقطاع النسيج والملابس بتمويل 1.5 مليون فرنك سويسري، و960 ألف دولار لتحسين القدرة التنافسية للشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج.

ومشروع تطوير قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية بمصر بالتعاون مع المركز الهولندي لتعزيز الواردات من البلدان النامية CBI بتمويل 1.7 مليون يورو، ومشروع تنمية المهارات بأسوان بقيمة 10 مليون دولار كندى لرفع مهارات وتدريب الشباب في محافظة اسوان، من خلال دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر. وشملت المشروعات دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر TVETبتمويل مشترك بين الحكومة المصرية (67 مليون يورو) والاتحاد الأوروبي (50 مليون يورو)، بهدف تحسين وتطور هيكل وأداء التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجاتها. كما تضمنت مشروع النمو الأخضر الشامل في مصر بقيمة 5 مليون فرنك سويسري)الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون 41 ألف دولار أمريكي بهدف المساهمة في الحفاظ على منظومة المشروعات المتوسطة والصغيرة.

والمشروعات شملت التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل النمو الشامل والمستدام، بقيمة 2.64 مليون دولار بهدف زيادة الإنتاجية وفرص العمل وزيادة عمالة المرأة، وكذلك البرنامج المصري الألماني لتأهيل وتدريب المنشآت الصناعية بالشراكة مع ألمانيا في صورة إتاحة فرص تدريبية لممثلي المجتمع الصناعي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية. كما أنها تضمنت مشروع الابتكار في القطاع الخاص بتمويل 12 مليون يورو

بهدف تحسين متطلبات الابتكار في القطاع الصناعي، ومشروع الفرص المتاحة للمرأة في مجال الأعمال التجارية الزراعية بتمويل 4.5 مليون دولار كندى وتضمنت مشروع إصلاح التجارة والتنمية في مصر، بقيمة 36.3 مليون دولار لتمكين القطاع الخاص في مصر من زيادة التجارة الدولية، وجذب الاستثمار، وزيادة الصادرات.

كما شملت مشروع أعمال مصر بقيمة 34.86 مليون دولار، بهدف انشاء شبكة نشطة من المؤسسات الخاصة التنافسية التي تُسرع التنمية الاقتصادية في مصر وتوسع نوعية وكمية فرص العمل. وتضمنت مشروع افتياس بهدف إنشاء أكاديمية تصدير إقليمية لبناء وتنمية قدرات أصحاب المشروعات، وبرنامج تطوير منظومة التعليم والتدريب من اجل التشغيل في مصر بقيمة 25 مليون دولار بهدف تحسين فرص العمل للشباب المصري. كما شملت مبادرة تحول دول البحر المتوسط نحو الاستهلاك والإنتاج المستدام في دول الجوار بجنوب البحر المتوسط المرحلة الثانية بقيمة مليون يورو، المبادرة الخاصة للتدريب وخلق فرص العمل بتمويل قيمته 10 مليون يورو. وتتضمن مشروع تحسين سلسلة القيمة لإنتاج التمور بواحة سيوة وانشاء علامة تجارية موحدة بتمويل 9 مليون جنيه، وكذلك المجمعات الصناعية الصديقة للبيئة في مصر GEIPP ، بتمويل قيمته 1.7 مليون يورو، و1.5 مليون يورو. وبرنامج استخدام الطاقة الشمسية فى عمليات التسخين فى القطاع الصناعى بتكلفة 6,5 مليون دولار، والبرنامج المصري لتعزيز كفاءة المحركات الكهربائية في الصناعة بتمويل 2.7 مليون دولار، وتعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري في سلسلة القيمة لمنتجات البلاستيك ذات الاستخدام الواحد بقيمة 3.2 مليون دولار.

3-قطاع السياحة:

تشهد مصر العديد من المشروعات القومية التي تسعى إلى إنعاش السياحة وجذب زوار جدد، وتغيير خريطة السياحة في البلاد. تهدف هذه المشروعات إلى تنظيم وتنسيق جميع وسائل النقل والمباني والأنشطة السياحية الإدارية والترفيهية، بالإضافة إلى ترميم الأماكن الأثرية والتراثية في مصر. وتبذل الحكومة المصرية وبالتعاون مع القطاع الخاص، جهودًا كبيرة في مجال تطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات السياحية في مصر. فقد أطلقت حزمة من المشروعات المتعلقة بالسياحة في عدد من المحافظات المصرية التي تعد من أهم الوجهات السياحية في مصر. من بين هذه المشروعات مشروعات الطاقة الشمسية ومحور كلابشة ومصنع كيما الجديد، والتي تهدف لتوفير الطاقة ومواد البناء وتعزيز التنمية المحلية. ويأتي هذا الجهد ضمن رؤية مصر 2030

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وأجندتها الوطنية للتنمية المستدامة، ويؤكد على أهمية قطاع السياحة في تطوير الاقتصاد المصري وزيادة فرص التشغيل والإيرادات الناتجة عنه. ومن اهم المشروعات القومية التى تم انجازها فى مصر فى مجال السياحة:

1. مشروع بني سويف الأثري: يعد من أكبر المشاريع القومية في مصر، حيث يهدف إلى إقامة آثار جديدة ووضع المناطق السياحية بها على الخريطة السياحية.
2. مشروع التطوير السياحي في منطقة البحر الأحمر: يهدف هذا المشروع إلى تطوير وتحديث الفنادق والمنتجعات السياحية في المنطقة، وتوفير خدمات ومرافق جديدة للزوار.
3. مشروع التطوير السياحي في منطقة جنوب سيناء: يعد هذا المشروع من أهم المشاريع القومية التي تستهدف تنشيط السياحة في مصر، حيث يهدف إلى تحديث الفنادق وتوفير مرافق وخدمات جديدة للزوار.
4. مشروع المتحف المصري الكبير: يعد هذا المشروع من أهم المشاريع الثقافية في مصر، حيث يهدف إلى إنشاء متحف ضخم يضم أهم الآثار والتحف في مصر.
5. مشروع تطوير البنية التحتية السياحية: يستهدف هذا المشروع تحديث البنية التحتية السياحية في مصر، وتوفير خدمات ومرافق حديثة للزوار، مما يسهم في جذب عدد أكبر من السائحين.
6. مشروع تطوير مدينة القاهرة القديمة: يهدف هذا المشروع إلى تطوير منطقة القاهرة القديمة، وإعادة إحياء التراث الثقافي الغني في المنطقة، وتوفير مزيد من الفرص السياحية.
7. مشروع تطوير متنزه الأهرامات: يهدف هذا المشروع إلى تطوير متنزه الأهرامات وتوفير خدمات ومرافق جديدة للزوار، مما يسهم في جذب عدد أكبر من السائحين.
8. مشروع تطوير مدينة الإسكندرية: يهدف هذا المشروع إلى تطوير مدينة الإسكندرية وجعلها مقصداً سياحياً رئيسياً، من خلال تحسين البنية التحتية السياحية وتوفير خدمات متنوعة للزوار.
9. مشروع تطوير منطقة الأهوار: يستهدف هذا المشروع تطوير منطقة الأهوار وتحويلها إلى مزار سياحي، من خلال إنشاء فنادق ومرافق سياحية وجعلها مكاناً للسياحة البيئية.
10. مشروع تطوير الساحل الشمالي: يعد هذا المشروع من أهم المشاريع القومية في مصر، حيث يستهدف تنمية وتحديث الساحل الشمالي وجعله مكاناً مثالياً للسياحة الصيفية.
11. كوبرى تحيا مصر: يُعد أحد أهم مشروعات الشبكة القومية للطرق لنقل الكثافات المرورية القادمة من شرق القاهرة إلى طريق الإسكندرية الصحراوى ومطروح والعلمين دون المرور بقلب القاهرة، ويبلغ طوله

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

حوالى 400 متر، وعرضه 50 مترًا، وارتفاعه 14 مترًا من سطح الماء، وقد تم تسجيله فى موسوعة جينس كأكبر كوبرى ملجم على مستوى العالم، من حيث الاتساع بعرض 67،3 متر، وأكبر فتحة ملاحية عبر نهر النيل يصل عرضها إلى 300 متر، مما يسمح بمرور الفنادق العائمة، وارتفاع الأعمدة يصل إلى 100 متر، ويتحمل الكوبرى أوزاناً ثقيلة تصل إلى 120 طنًا.

12. مشروع متحف عواصم العالم بالعاصمة الإدارية الجديدة: الذي يضم نسخًا طبق الأصل من أشهر المباني والآثار في عواصم العالم، مثل برج إيفل وتاج محل وأبو الهول.

4-قطاع النفط:

استطاع قطاع البترول من خلال الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ربط 4 مشروعات غازية على الإنتاج قبل موعدها المحدد بفترات طويلة، محققة بذلك أرقامًا قياسية.

المرحلة الأولى من حقول شمال الإسكندرية:

يعد أول مشروع تم ربطه على الإنتاج خلال علام 2017، حيث تم ربط المرحلة الأولى من مشروع شمال الإسكندرية حقلا تورس وليبرا على الإنتاج قبل الموعد المحدد لها بنحو 8 أشهر، حيث تم الإعلان عن بدء الإنتاج فى مارس 2017 على الرغم من أنه كان من المقرر أن يتم ربط المشروع قبل نهاية العام.

وتم البدء فى ضخ إنتاج الغاز والمتكثفات فى الشبكة القومية للغازات الطبيعية بطاقة 600 مليون قدم مكعب يوميًا من الغاز الطبيعى، ارتفعت فى شهر مايو لتصل إلى 700 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعى، بالإضافة إلى 1000 برميل من المتكثفات يومياً وهى نسبة أعلى من مبيعات الغاز المخطط لها بحوالى (20%). ويقدر الاحتياطى المؤكد لحقول شمال الإسكندرية، نحو 5 تريليونات قدم مكعبة غاز، و55 مليون برميل متكثفات.

حقل نورس:

يعد حقل نورس بمنطقة دلتا النيل أحد أهم حقول الغاز فى قطاع البترول حيث تم زيادة إنتاج الحقل من 900 مليون قدم فى نهاية 2016 إلى 1.066 مليار قدم مكعب منتصف العام الحالى، بعد إضافة البئر نيدوكو (غرب – 4) بمعدلات إنتاج يومى تبلغ 175 مليون قدم مكعب، و1400 برميل متكثفات، ليصبح البئر العاشرة التى تدخل الإنتاج فى هذه المنطقة الواعدة. وتواصل شركة بتروبل خطتها لرفع الإنتاج من منطقة نيدوكو، من

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

خلال حفر مزيد من الآبار التنموية والاستكشافية بالمنطقة. ويقع حقل نورس بشمال شرق الدلتا ويتبع شركة إينى الإيطالية الشريك الأجنبى لشركة بتروبل، وتم اكتشاف الحقل فى يوليو 2015 بعد حفر البئر نيدوكو شمال غرب، ليتم وضع آبار الحقل على الإنتاج بعد شهرين من إعلان الاكتشاف، وتبلغ احتياطيات الحقل نحو 2 تريليون قدم مكعب يومياً من الغاز.

حقل أتول:

يعد حقل أتول بالبحر المتوسط، بمنطقة امتياز شمال دمياط البحرية التابعة لشركة بى بى البريطانية، ثالث المشروعات التى تم ربط إنتاجها على الشبكة القومية للغاز، وذلك فى بداية شهر ديسمبر 2017، قبل الموعد المخطط له بأكثر من 6 أشهر، حيث كان مخططاً له أن يدخل على الإنتاج منتصف العام المقبل. ويعد حقل أتول البحرى أحد أهم الاكتشافات البترولية التى حققها قطاع البترول فى السنوات الأخيرة وأحد ثمار المشروعات التى تم توقيع مذكرات تفاهم بشأنها فى مؤتمر شرم الشيخ، وتم توقيع اتفاق مبادئ بالتعجيل بإنتاجه خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسى للعاصمة البريطانية لندن فى نوفمبر 2015. وبدء الإنتاج من الحقل بطاقة تصل إلى 250 مليون قدم مكعب ومن المقرر لها أن تصل إلى 300 مليون قدم مكعب يومياً . ويقدر احتياطى الغاز بحقل أتول بـ1.5 تريليون قدم مكعب و31 مليون برميل من المتكثفات، فيما تبلغ استثمارات المشروع نحو 3.8 مليار دولار بحسب بيانات سابقة لوزارة البترول.

حقل ظهر:

مع الإعلان الرسمى من قبل المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، عن بدء الإنتاج المبكر والفعلى من المرحلة الاولى من مشروع حقل ظهر بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو 350 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعى ، فبذلك يكون قطاع البترول استطاع تشغيل رابع مشروعاته الغازية فى عام 2017. تشغيل حقل ظهر فى منتصف ديسمبر 2017 يعد رقماً قياسياً تاريخياً لم يتحقق من قبل فى أى من المشروعات المماثلة عالمياً، فتنمية الحقل لم تستغرق سوى 28 شهراً منذ أن تم الإعلان عن تحقيق الكشف فى 30 أغسطس 2015، وبدء الإنتاج فى منتصف الشهر الجارى. وتبلغ احتياطيات الحقل نحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز، تعادل 5.5 مليار برميل مكافئ من النفط.

المشروعات الأربعة التى نجحت فى تخفيض فاتورة استيراد الغاز المسال من الخارج، ودعمت قطاع البترول فى التوقف عن استيراد الغاز.

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وفي 29 ديسمبر 2022، أعلنت وزارة البترول المصرية أنها تمكنت من تنفيذ برنامج عمل مكثف خلال عام 2022، أسفر عن زيادة احتياطيات النفط والغاز، من خلال طرح مزايدات عالمية وتكثيف عمليات البحث والاستكشاف. وبلغ اجمالي إنتاج مصر من النفط والغاز نحو 79.5 مليون طن، بواقع 27.8 مليون طن من الزيت الخام والمكثفات، و50.6 مليون طن من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى 1.1 مليون طن من الغاز المنزلي، كما ان مصر عملت على زيادة هذه الكميات خلال عام 2023، عبر طرح مزيد من المناقصات والعطاءات والقطع البرية والبحرية أمام الشركات العالمية للاستكشاف، لزيادة الاحتياطيات والكميات المنتَجة.

وفي 27 ديسمبر 2022، طرحت وزارة البترول والثروة المعدنية 12 مربعًا بهدف التنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط ومنطقة الدلتا أمام الشركات العالمية، وأعلن وزير البترول طارق الملا أن المزايدات العالمية الجديدة تتضمن 12 منطقة بالبحر المتوسط ودلتا النيل، بواقع 6 مناطق بحرية، ومثلها برية، كلها مطروحة أمام الشركات الراغبة بالتنقيب عن النفط والغاز في مصر، وأتاحت الوزارة المشاركة في المزايدة أمام الشركات العالمية من خلال بوابة مصر الرقمية.

2-المناخ الاجتماعى:

شهد الوضع الاجتماعي معاناه المواطنين نتيجة زيادة معدلات التضخم وارتفاع الاسعار بطرقة كبيرة ادت الي وضع سيئ اثر علي المعيشة اليومية للمواطنين لذا أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في مارس الماضي، زيادة المرتبات والمعاشات ضمن حزمة تحسين دخل العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب الكادرات الخاصة اعتبارًا من أول إبريل 2023، ورفع الحد الأدنى للأجور بقيمة 1000 جنيه شهريًا، واستهدفت الحكومة من زيادة الرواتب تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وتماشيًا مع حجم التضخم وزيادة الأسعار الناتجة عن أزمات عالمية متتالية، بشكل يحقق زيادة حقيقة فى دخول العاملين بأجهزة الدولة من خلال استهداف معدل نمو سنوي للأجور يفوق معدل التضخم، الذي وصل إلى مستويات قياسية.

وبحسب الباب الأول من مشروع الموازنة (الأجور وتعويضات العاملين) فتقدر مخصصات الأجور وتعويضات العاملين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023/ 2024، بنحو 470 مليار جنيه، بنسبة 4 ٪ من الناتج المحلى الإجمالي، مقابل نحو 410 مليارات جنيه للسنة المالية 2022/ 2023 بزيادة تقدر بنحو 60 مليار جنيه. وتضمن مشروع موازنة 2023/ 2024 عدة محفزات لتحسين دخول العاملين بالجهاز الإداري

للدولة وأصحاب المعاشات تتضمن، إقرار العلاوة الدورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بدءًا من الأول من أبريل 2023، بنسبة 8 % من الأجر الوظيفي في 31 مارس 2023 بحد أدنى 125 جنيها شهريًا، ودون حد أقصى، وتعد هذه العلاوة جزءًا من الأجر الوظيفي للموظف، والتي قد تم ضمها إليه بدءًا من الأول من أبريل.

ووفقًا لجدول مرتبات العاملين بالجهاز الإداري للدولة في يوليو 2023 فأن الزيادة كانت على النحو التالي:

-بالنسبة للدرجة السادسة وما يعادلها تصل إلى 3500 جنيه شهريا.

-بالنسبة للدرجة الثالثة النوعية وما يعادلها تصل إلى 5000 جنيه شهريا.

-بالنسبة لحاملي درجة الماجستير من العاملين بالدولة تصل إلى 6000 جنيه شهريا.

- بالنسبة لحاملي درجة الدكتوراه من العاملين بالدولة تصل إلى 7000 جنيه شهريا.

وأقر الرئيس عبد الفتاح السيسي زيادات متتالية لأصحاب المعاشات، تقديرًا لرحلتهم الطويلة في خدمة الدولة المصرية، وتخفيف العبء عليهم ودعمهم .وتمثلت الزيادات في الآتي:

-أصدرت في عام 2014 قرارًا بقانون بشأن زيادة النسبة المقررة للمعاشات عام 2007 بنسبة 5%، لتصبح 15% اعتبارًا من 2007/7/1 للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ.

-أقرت في عام 2015 العلاوة الاجتماعية لأصحاب المعاشات بنسبة 10% من شامل المعاش.

-في عام 2016، وجه الرئيس بزيادة جميع المعاشات التأمينية التي يستفيد منها نحو 9 ملايين مواطن، وذلك بنسبة 10%

-في عام 2020، كلف الرئيس عبد الفتاح السيسي، الحكومة بضم العلاوات الخمس المستحقة لأصحاب المعاشات بنسبة 80% من الأجر الأساسي .

-زيادة قيمة المعاشات بنحو 13% بتكلفة إجمالية حوالي 31 مليار جنيه في الموازنة 2021-2022.

-تقرر زيادة المعاشات المُنصرفة لأصحابها والمستفيدين عنهم لتكون بنسبة 15% اعتبارًا من أول أبريل 2023.

اما معاش تكافل كرامة الذى اطلقته وزارة التضامن لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي، بعد أن تبين وجود أكثر من 5 ملايين أسرة فقيرة ويشمل أكثر من 20 مليون مواطن يستفيدون من الدعم النقدي كل شهر، فقد أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسى، زيادة الفئات المالية للمستفيدين من برامج تكافل وكرامة بنسبة 25% شهريًا فى أبريل 2023، على النحو التالى:

1- الأشخاص المستفيدون من تكافل وكرامة يحصلون على 500 جنيه كمتوسط الصرف للأسرة المستفيدة، وبعد قرار الرئيس السيسي بزيادة 25%، سوف يصل قيمة الدعم 625 جنيها.

2- يحصل عملاء تكافل وكرامة من المسنين الذين يتقاضون 450 جنيهًا سوف يحصلون بعد الزيادة 562.5 جنيه.

3- ويحصل عملاء تكافل وكرامة من الأشخاص ذوي الهمم يحصلون علي 562.5 جنيه شهريا بعد الزيادة، بدلا من 450 جنيهًا شهريا.

4- ويحصل عملاء كرامة من الأيتام على 437.5 جنيه بعد الزيادة، بدلا من 350 جنيهًا بعد زيادة 25..%

-المساحات الخضراء فى مصر:

على مدار سنوات طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، عدة مبادرات لعودة اللون الأخضر إلى الشوارع وبين الكتل السكنية في المحافظات، خاصة في الأماكن المحرومة، موجهًا بضرورة إنشاء الحدائق والمتنزهات وصيانة الموجود منها. ونجح بعض المحافظون في إنشاء الحدائق وتطوير الشوارع والميادين وطرق الكورنيش علي نهر النيل وضفاف قناة السويس، لتتحول إلى متنزهات وساحات مفتوحة للمواطنين، مضفية شكل حضاري ومتنفسًا للجمهور أطفال وصغار، ويتمثل التوسع الذي شهدته المحافظات في الرقعة الخضراء وزراعة الأشجار فى:

-محافظة الإسماعيلية، التي افتتحت على مدار عام ونصف العام 11 حديقة جديدة جرى تطويرها، إضافة إلى إنشاء حدائق في قلب الكتل السكانية، لتصبح متنفساً للمواطنين على رأسهم حدائق الشهداء فى منطقة الشيخ زايد، والدراويش بمنطقة الحرفي والمعرفة، حيث تستهدف المحافظة زيادة الرقعة الخضراء لتصبح متنفساً لأهالي المحافظة، إضافة إلى زراعة مليون شجرة ضمن خطة الدولة لزيادة عدد الأشجار والمسطحات الخضراء، فهى من المحافظات التي تتميز شوارعها باللون الأخضر.

زراعة طريق العريش وإنشاء اكبر حديقة في شرم الشيخ

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

-وفي جنوب سيناء كان الرئيس السيسي وجه بضرورة بإقامة أكبر حديقة خضراء في شرم الشيخ قبل انطلاق قمة المناخ فى 2022، موضحًا أن الحديقة تقام على مساحة 110 ألف مترًا مربعًا، لترتفع المساحات الخضراء الفعلية إلى 70 ألف متر مربع، وجرى زراعتها بأنواع أشجار مثمرة لأول مرة لتكون في استقبال الوفود المشاركة في قمة المناخ القادمة.

-وفي محافظة شمال سيناء، نجح مركز ومدينة العريش في زراعة طريق البحر والمساعيد وشارع أسيوط بالأشجار، والعمل على إظهار الشكل الجمالي للمدينة، حيث تم زراعة أكثر من 1000 شجرة في مدينة الشيخ زويد موزعين على حي الكوثر والطريق الدولي وميدان الشيخ زويد.

-وزادت المساحات والبقع الخضراء في محافظة الإسكندرية، ووصلت مساحتها إلي 248.5 فدان، موزعة على 10 أحياء، بالإضافة إلى المسطحات الخضراء التي تقع تحت إشراف الإدارة العامة للحدائق المركزية بالمحافظة والمقدر مساحتها بـ21 فدانًا تقريبًا، وفقًا لأحدث تقارير المحافظة. كما تم العمل على زيادة المساحات الخضراء في المناطق الصحراوية بمركز ومدينة برج العرب، إذ تم تشجير عدد كبير من الأماكن، بعدما أرسلت الوزارة 2950 شجرة مثمرة من خلال المبادرة الرئاسية حياة كريمة.

-ولم يختلف الوضع كثيرًا في محافظة مرسى مطروح، التى تم العمل فيها علي زيادة المساحات الخضراء في نطاق المحافظة من خلال عدة محاور منها زراعة الأشجار في المدارس والشوارع ضمن مبادرة الرئيس 100 مليون شجرة، وتطوير الحدائق، وتم الانتهاء من تطوير 3 حدائق كانت مهملة وتحولت لجنة خضراء، وزيادة المساحات المزروعة في سيوة وتشجير الطرق بها بأشجار النخيل وتجميلها.

-وفي محافظة كفر الشيخ، تم إعادة مساحة الأراضي المنزرعة بكفر الشيخ على مساحة 3 آلاف فدان وتنفيذ قرارات إزالة التعديات على أملاك الدولة، وشملت حدائق محافظة كفر الشيخ حديقة جديدة أمام مقر بنك مصر بسيدي سالم، لتصبح متنزهًا لأهالي المنطقة إضافة إلى إنشاء حديقة مركزية مجانية على مساحة كيلو من ميدان الملك عبد الله النسر حتى موقف كفر الشيخ.

-تضم أسوان أكبر المسطحات الخضراء بين محافظات مصر، حيث تضم المحافظة 140 حديقة عامة، والفترة الماضية شملت تطوير الحدائق ورفع كفائتها فى مراكز المحافظة الخمسة.

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

3-المناخ السياسى:

-الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان:

فيما يتعلق بملف حقوق الانسان أطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الاستراتيجية الوطنية الأولى لحقوق الإنسان، والتي تهدف لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية داخل البلاد. وتعد استراتيجية حقوق الإنسان، أول استراتيجية ذاتية متكاملة وطويلة الأمد في مجال حقوق الإنسان في مصر، إذ تتضمن تطوير سياسات وتوجهات الدولة في التعامل مع عدد من الملفات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والبناء على التقدم الفعلي المحرز خلال السنوات الماضية في مجال تعظيم الحقوق والحريات والتغلب على التحديات في هذا الإطار.

-الحوار الوطنى:

جاءت دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2022 إلى حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني لتمثل خطوة جديدة تضاف إلى مجموعة من الخطوات المهمة في إطار بناء نموذج مصري في الانفتاح والإصلاح السياسي جاءت دعوة الرئيس عبدالفتاح السيسى إلى «حوار سياسى حول أولويات العمل الوطنى»، الذى تم التوافق من جانب القوى السياسية على وصفه بـ«الحوار الوطنى»، فى السادس والعشرين من أبريل، وفى أثناء حفل إفطار الأسرة المصرية.

وقد نتج عن هذه الدعوة بدء نقاش واسع داخل المجتمع المصرى، وبين القوى والتيارات السياسية والفكرية، على منصات الصحافة والإعلام، حول دوافع الدعوة وأهدافها النهائية. كما أثارت الدعوة جدلًا حول القوى التى يجب أو لا يجب أن يشملها الحوار الوطنى، والمرجعيات الأساسية الحاكمة له، وطبيعة القضايا التى يجب أن يشملها، ومعايير تحديد القوى السياسية المشاركة، ومعايير تمثيلها داخل الحوار..، وغيرها من التساؤلات المنهجية والإجرائية.

يأتي ذلك وسط دعوات من قبل منظمات غير محايدة لانتقاد الحوار الوطني وانة غير ذي جدوى ومطالبة القوى السياسية بمقاطعتة

التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

وفي 2023/5/3 شهد انطلاق فعاليات الجلسة الافتتاحية للحوار الوطني بمشاركة القوى والأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة العديد من القضايا بهدف الوصول إلى مخرجات لصالح المواطن. المصري،.

كذلك ينتهي الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات عام 2024 ، وفقا لما تنص عليه المادة 34 من قانون الهيئة الوطنية للانتخابات، غير أن الرئيس السيسي دعا إلى مناقشة مقترح مقدم من مجلس أمناء الحوار الوطني لإجراء تعديل تشريعي على الانتخابات ليسمح بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات الرئاسية المقرر إقامتها العام المقبل.

كما طالبت الحركة المدنية الديمقراطية أحزاب وقوى معارضة مختلفة منذ الدعوة لإجراء الحوار الوطني، باتخاذ إجراءات عاجلة لبناء الثقة قبل المشاركة في الحوار، تتمثل على رأس هذه الإجراءات الإفراج عن السجناء السياسيين، وبالفعل تم إطلاق عشرات السجناء المحبوسين على ذمة قضايا سياسية من بينهم حسام مؤنس، وهشام فؤاد، ويحيي حسين عبدالهادي، ولكن لا يزال آخرين محبوسين سياسيا نطالب بالإفراج عنهم، بجانب المشاركة في إعداد جلسات الحوار الوطني.

ووفقا لبيان لمجلس أمناء الحوار الوطني، تم الإفراج عن 1400 محبوس منذ بدء جلسات الحوار الوطني وحتى يوم 26 أبريل.

كما شهدت الاحداث في 18 يوليو 2023 صدر حكم بالسجن لثلاث سنوات على باتريك زكي الباحث الحقوقي اتُهم بنشر معلومات كاذبة على خلفية مقال كتبه .

الامر الذي دعا عدد من المنظمات الدولية ومن بينها منظمة العفو الدولية التعبير عن قلقها والمطالبة بالافراج عنة

كما نشرت جامعة بولونيا ، عبر حسابها الرسمي في تويتر، بيان رئيس الجامعة جيوفاني مولاري، قائلًا: "إنها أخبار مروعة تأتي بشكل غير متوقع تمامًا، بينما لا تزال في أعيننا صورة باتريك ، وهو خريج حديث مع مرتبة الشرف في الدورة التي جعلته يختار بولونيا."

وأكد: "دعونا نأمل ألا يتم تأكيد أن هذا الحكم يعني 14 شهرًا أخرى في السجن: سيكون ظلمًا وألمًا هائلًا لباتريك ولجميع أحبائه ولجميع أولئك الذين عانوا وقاوموا معه في السنوات الأخيرة".

الاتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

و قالت رئيسة وزراء إيطاليا جيورجيا ميلوني، "التزامنا بالتوصل إلى حل إيجابي لقضية باتريك زكي لم يتوقف أبدًا، ولا يزال لدينا ثقة"، مكررة التزام الحكومة، إنه لا تزال تعمل من أجل التوصل إلى حل إيجاب

نشرت الجريدة الرسمية ، قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، بالعفو عن مجموعة من الصادرة بحقهم أحكام قضائية، ومنهم باتريك زكي ومحمد الباقر وذلك استجابة لدعوة مجلس أمناء الحوار الوطني والقوى السياسية .

وقد أعلن المنسق العام للحوار الوطني، أن مجلس أمناء الحوار أصدر بيانًا يناشد فيه رئيس الجمهورية، باستخدام صلاحياته القانونية والدستورية نحو الإفراج الفوري عن الناشط الحقوقي باتريك جورج زكي، وعدم تنفيذ العقوبة المقضي بها اليوم ضده، مع دعوة الرئيس لاستخدام حقه الدستوري في العفو عن باقي العقوبة إذا تطلب الامر.

وأكد مجلس أمناء الحوار في بيانه، ثقته الكاملة في حرص الرئيس على مستقبل الناشط المحكوم عليه، وخاصة أنه طالب علم حصل منذ أيام على درجة الماجستير، وأنه في مقتبل عمره.

وأنهى مجلس أمناء الحوار بيانه بأن اتخاذ الرئيس هذا القرار سيضيف تأكيدًا جديدًا على حرصه المستمر، على توفير مزيد من عناصر المناخ الإيجابي لنجاح الحوار الوطني، بالصورة التي تتناسب مع دعوته له كسبيل للتوافق حول أولويات العمل الوطني في المرحلة الراهنة.

عقب ذلك الرئيس عبد الفتاح السيسي استخدم سلطاته الدستورية وأصدر قراراً جمهورياً بالعفو عن مجموعة من الصادر بحقهم أحكام قضائية ومنهم باتريك زكي ومحمد الباقر، استجابة لدعوة مجلس أمناء الحوار الوطني والقوى السياسية.

من جانبها، وفور الإعلان عن القرار، رحبت القوى السياسية بقرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، الصادر بالعفو عن عدد من المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا، ومن بينهم الناشط الحقوقي باتريك زكي، والمحامي الحقوقي محمد الباقر.

وأصدرت كتلة الحوار الوطني، بيانا تثمن من خلاله قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، بالعفو عن مسجوني الرأي على رأسهم باتريك چورج ومحمد الباقر، مؤكدة بأن مثل هذه القرارات المهمة تعكس جدية الدولة وفي مقدمتها رئيس الجمهورية في إضفاء مناخ مواتٍ للحوار الوطني والإصلاح السياسي والديمقراطي.

المحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وتابع البيان: بأن تلك الخطوات تؤكد صحة رهان المشاركين في الحوار الوطني على صدق نوايا كل الأطراف في الدخول في مرحلة وطنية جديدة وبناء الثقة بين النظام والمعارضة، وأن الطريق وإن بدا طويلًا وشاقًا إلا أن صدق نوايا كل الأطراف سيمكننا جميعًا من خلق غدٍ أفضل يستحقه المصريون.

الحبس الاحتياطي

لم يضع التشريع المصري تعريفًا محددًا للحبس الاحتياطي، ولكن تعليمات النيابة تقول إنه إجراء من إجراءات التحقيق غايته ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه أو مواجهته كلما استدعى التحقيق ذلك والحيلولة دون تمكينه من الهرب أو العبث بأدلة الدعوى وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه.. والمفترض أن أقصى مدة لهذا الحبس فى حالات الجنح لا تتجاوز 3 شهور، وفى الجنايات لا تتجاوز 5 شهور، وسنتين إذا كانت العقوبة المؤبد أو الإعدام.. وقد أفرزت أحداث ما بعد ثورة 25 يناير وما تلاها من فوضى عارمة وتهديد خطير للسلم العام وما صاحب ذلك من أعمال إرهابية من جماعة الشر الإخوانية زيادة فى حالات الحبس الاحتياطى، وطال أمدها، وأصبح من المُحتَّم بعد استتباب الأمن أن نغلق هذا الملف كلية، وبأقصى سرعة، وذلك بالإفراج الفورى عن كل المحبوسين احتياطيًّا من الذين لم يقدموا إلى المحاكمة ولم يثبت قيامهم بالقتل أو التخريب أو الدعوة إليه، وهو مطلب شعبى إنسانى مُلِحّ، كما أنه يغلق باب التجاوز من بعض المحافل الدولية فى حق الدولة المصرية،

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والتنمية